ثامناً: إضاءات على التصنيف والتحقيق

١- التصنيفُ:

❖ عُلُوُّ الهمةِ في التصنيفِ:

قالَ أبو عبيدٍ عن كتابه غريب الحديث: (مكثتُ في تصنيفِ هذا الكتابِ أربعينَ سنةً، وربما كنتُ أستفيدُ الفائدةَ مِن أفواهِ الرجالِ، فأضعُهَا في الكتابِ، فأبيتُ ساهراً فَرَحاً مِنِّي بتلكَ الفائدةِ، وأحدُكم يجيئُني، فيُقيمُ عندِي أربعةَ أشهرٍ، خمسةَ أشهرٍ، فيقولُ: قدْ أقمتُ الكثيرَ)[١].

وهذا الإمامُ محمدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ (قالَ رحمَه اللهُ لأصحابه: هل تَنْشَطُونَ لتاريخِ العَالَمِ منْ آدمَ إلى وقتِنَا؟ قالُوا: كمْ قَدْرُهُ؟ فذكرَ نَحْوَ ثلاثينَ ألفَ ورقةٍ. فقالُوا: هذا مما تَفْنَى الأعمارُ قبلَ تمامِه. فقالَ: إنَّا للهِ... ماتتِ الهِمَمُ. فاختصرَ ذلك في نَحْوِ ثلاثةِ آلافِ ورقةٍ. ولَّما أَنْ أرادَ أن يمليَ التفسيرَ قالَ لَهُم نحواً منْ ذلكَ، ثمَّ أملاه على نحوٍ منْ قدرِ التاريخِ)[٢].

وهذا شيخُ الإسلامِ ابن تَيمِيَّةَ لم يمنعْه السجنُ مِن التأليفِ، قالَ تلميذُه الحافظُ عمرُ البزارُ: (ومنْ أعجبِ الأشياءِ في ذلكَ أنَّه في محنتِهِ الأولَى بمصرَ، لَّما أُخِذَ وسُجِنَ، وحِيلَ بينَه وبينَ كُتُبِه، صنَّفَ عدةَ كتبٍ صغاراً

(١) (تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي) (١٢/٤٠٧).

(٢) (سير أعلام النبلاء، للذهبي) (١٤/٢٧٤،٢٧٥).

وكباراً، وذَكَرَ فيهَا ما احتاجَ إلى ذكرِهِ من الأحاديثِ والآثارِ، وأقوالِ العلماءِ، وأسماءِ المحدثينَ والمؤلفينَ ومؤلفاتِهم، وعزا كلَّ شيءٍ مِنْ ذلكَ إلى ناقلِيه وقائلِيهِ بأسمائِهم، وذكرَ أسماءَ الكتبِ التي ذكرَ فيهَا، وأيَّ موضعٍ هو منَهَا؛ كلُّ ذلك بديهةً مِن حفظِهِ؛ لأنَّه لم يكنْ عندَه حينَئذٍ كتابٌ يطالِعُه. ونُقِّبَتْ واختُبِرَتْ واعتُبِرَتْ؛ فلم يوجدْ فيها بحمدِ اللهِ خللٌ ولا تغيرٌ، ومِن جملتِها كتابُ الصارمِ المسلولِ على شاتمِ الرسولِ)[١].

و(لقد أفنَى ابنُ القيِّمِ حياتَه متقلباً في أعطافِ العلمِ، في حلِّه وترحالِه، في سفرِه وإقامتِه، ...لم يشغَلْهُ شيءٌ مِن ذلك عن التأليفِ والنظرِ، فابنُ القيِّمِ وإن سافرَ لا يحملُ إلا زاداً ومزادةً، فمكتبتُه في صدرِهِ، ويكفي في هذا أنَّه ألَّفَ جملةً من كتبِهِ في حالِ سفرِهِ عن وطنِهِ وبعدِهِ عن مكتبتِهِ، وهي: مفتاحُ دارِ السعادةِ - روضةُ المحبينَ - زادُ المعادِ - بدائعُ الفوائدِ - تهذيبُ سننِ أبي داودَ)[٢].

❖ حولَ منهجِ التأليفِ:

(إن بعضَ الكتاباتِ الإسلاميةِ تميلُ إلى التَّنْظِيرِ الثقافيِّ، ولا يَتِمُّ تنزيلُهَا على أرضِ الواقعِ الذي تعيشُهُ الأُمَّةُ، فهناك فجوةٌ، عميقةٌ، فسيحةٌ بين الهمِّ الثقافيِّ، والمعاناةِ اليوميةِ التي تعيشُهَا الأُمَّةُ الإسلاميةُ، وإن التجريدَ والإغراقَ في التَنْظِيرِ، وتحويلَ الكتابةِ إلى متعةٍ ثقافيةٍ، أو أطروحاتٍ فنيةٍ، لا يخدمُ الدعوةَ الإسلاميةَ بحالٍ، فما لم تتحولِ الأطروحاتُ الثقافيةُ إلى

---

(١) (الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، لعمر البزار) (ص٢٢).

(٢) (صلاح الأمة في علو الهمة، لسيد العفاني) (٥١٦/١).

مشروعاتِ عملٍ، وإنجازاتٍ مُشاهدةٍ ملموسةٍ؛ فإنها تبقَى كلماتٍ باردةً، لا حياةَ فيها.

إن الكتابةَ الإسلاميةَ ليست صنعَةً يتكسبُ بها المـــرءُ، أو هوايـــةً يَشْغَلُ بها وقتَهُ، وإنما هي إحساسٌ بالمسؤوليةِ، يَنْبِضُ بمشـــكلاتِ الأُمَّـــةِ، واحتياجاتِهَا)[١].

(إنَّ المنهجَ العلميَّ يقتضِي عرضَ الأقوالِ، والحُجَجِ، بأمانةٍ كاملةٍ، ثم يرجَّحُ بناءً على القواعدِ العلميةِ المتبعةِ، عند علماءِ الأمَّةِ؛ للترجيحِ بينَ الأقوالِ، قالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ: (يجبُ أن يكونَ الخطابُ، في المسائلِ المشـــكلةِ، بطريقِ ذكرِ دليلِ كُلِّ قولٍ، ومعارضةِ الآخرِ لهُ، حتى يتبيَّنَ الحقُّ بطريقِهِ، لمن يريدُ اللهُ هدايتَهُ) [٢].

❖ أغراضُ التأليفِ:

قالَ حاجِي خليفة: (ثمَّ إنَّ التأليفَ على سبعةِ أقسامٍ، لا يُؤَلِّـــفُ عالِمٌ عاقلٌ إلا فيهَا، وهي: إمَّا شيءٌ لم يُسبَقْ إليهِ فَيَخْتَرِعُهُ، أو شيءٌ ناقصٌ يُتَمِّمُهُ، أو شيءٌ مُغلَقٌ يشرحُهُ، أو شيءٌ طويلٌ يختصرُهُ دونَ أن يخِلَّ بشيءٍ من معانيهِ، أو شيءٌ متفرقٌ يجمعُهُ، أو شيءٌ مختلطٌ يرتِّبُهُ، أو شيءٌ أخطـــأَ فيهِ مصنفُهُ فيُصْلِحُهُ)[٣].

---

(١) (الكتاب الإسلامي، لأحمد الصويان) (٧٢).

(٢) (الكتاب الإسلامي، لأحمد الصويان) (ص٥٨).

(٣) (كشف الظنون، لحاجي خليفة) (١/٣٥).

قالَ الإمامُ النوويُّ في بيانِ آدابِ التأليفِ: (وينبغي أن يكونَ اعتناؤُه منَ التصنيفِ بما لم يُسبَقْ إليهِ أكثرَ، والمرادُ بهذا ألا يكونَ هناكَ مصنَّفٌ يُغني عن مصنَّفِهِ في جميعِ أساليبِهِ، فإنْ أغنى عن بعضِهَا، فليصنِّفْ من جنسِهِ ما يزيدُ زياداتٍ، يحتفلُ بِهَا مع ضمِّ ما فاتَهُ من الأساليبِ)[1].

❖ قالَ الزركشيُّ:

(فائدةٌ:

كانَ بعضُ المشايخِ يقولُ: العلومُ ثلاثةٌ؛ علمٌ نضجَ وما احترَقَ، وهو علمُ الأصولِ والنَّحوِ، وعلمٌ لا نضجَ ولا احترَقَ، وهو علمُ البيانِ والتفسيرِ، وعلمٌ نضجَ واحترَقَ، وهو علمُ الفقهِ والحديثِ.

وكانَ الشيخُ صدرُ الدِّينِ بنُ المرحلِ رحمَهُ اللهُ يقولُ: ينبغي للإنسانِ أن يكونَ في الفقهِ قيِّماً، وفي الأصولِ راجِحاً، وفي بَقِيَّةِ العلومِ مُشَارِكاً.

وقالَ صاحبُ الأَحوذِيِّ: ولا ينبغِي لحصيفٍ أن يتصدَّى إلى تصنيفٍ أن يَعْدِلَ عن غرضَينِ إما أَنْ يخترِعَ مَعْنىً، وإما أن يبتَدِعَ وضعاً ومبنىً، وما سوى هَذَينِ الوجهينِ فهو تسويدُ الورقِ، والتَّحَلِّي بحليةِ السَّرَقِ)[2].

---

(١) (المجموع، للنووي) (١/٣٠).

(٢) (المنثور في القواعد، للزركشي) (١/٧٢).

٢- تنبيهاتٌ ومحاذيرُ تتعلقُ بالتحقيقِ:

❖ مجافاةُ بعضِ كتبِ التراثِ المنشورةِ لمقتضياتِ التحقيقِ:

(تُقَلِّبُ النظرَ في بعضِ ما يُنشرُ من كتبِ التراثِ، فتجدُ فيها مجافاةً صريحةً لما يَتَطَلَّبُهُ التحقيقُ بحسبِ أصولِهِ المعروفةِ، حيثُ تبحثُ عن نسخِ الكتابِ الخَطِيَّةِ فتجدُ الاعتمادَ على نُسَخٍ سقيمةٍ مع وجودِ ما هو أفضلُ منها، وقد لا تجدُ تنويهاً بالنُّسَخِ، أو تعريفاً بها، وتبحثُ عن إثباتِ الفروقِ بين النُّسَخِ فلا تكادُ تجدُ شيئاً، وتبحثُ عن الضبطِ بالشكلِ فتجدُ الإهمالَ الواضحَ، وتبحثُ عن التصحيحِ والتصويبِ فيقابلُكَ ما يُعَكِّرُ صفوَكَ من التصحيفاتِ والتحريفاتِ، والتسرعِ في إكمالِ السقطِ، والخرمِ الموجودِ في النسخةِ على غيرِ أساسٍ علميٍّ يتلاءمُ معَ النصِّ مما يَنُمُّ عن جهلٍ فاضحٍ بأصولِ التحقيقِ وأساليبِ اللغةِ العربيةِ، وتبحثُ عن تخريجِ النصوصِ فتفاجأُ بالتغاضِي عن الكثيرِ، والقصورِ الواضحِ الذي لا يشفِي الغليلَ، وتبحثُ عن الفهارسِ فلا تقفُ في بعضِ الأحيانِ على شيءٍ، وإن وجدَ فقد لا يكونُ سوى فهرسِ الموضوعاتِ، ومع ذلك تجابِهُكَ الجرأةُ بكتابةِ تحقيقِ فلانِ بنِ فلانٍ على غلافِ الكتابِ، وليسَ فيهِ من التحقيقِ سوَى حروفِ هذه الكلمةِ ورسْمِهَا)[1].

❖ الإحالةُ إلى الفرعِ دونَ الأصلِ:

(يعمدُ المحقِّقُ إلى توثيقِ النصوصِ الواردةِ في الكتابِ من كتبِهِ هو ويتركُ الكتبَ الأصولَ التي أخرجَتْ هذا النصَّ، والأصلُ أن يتكلمَ عن

(١) (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عسيلان) (ص٧٦).

هذا النصِّ في موضعِهِ من هذا الكتاب، فقد لا يتيسَّرُ الوقوفُ على كتابِهِ الآخرِ، هذا إنْ كانَ ما أحالَ إليهِ كتاباً مطبوعاً، أو موجوداً فعليًّا، لا ذهنيًّا)[١].

❖ إثقالُ الكتبِ بالحواشِي:

(يُسرِفُ بعضُ المحققينَ في التعليقاتِ والحواشِي والنقولِ التي يُثقلُ بها كاهلَ النصِّ المُحَقَّقِ حتى تطغَى عليهِ بحيثُ نجدُ في بعضِ النصوصِ المحققةِ سطراً واحداً من النصِّ في أعلى الصفحةِ، والباقي للتعليقاتِ والحواشِي، وأحياناً يتحولُ هذا السطرُ إلى مجرَّدِ نقطٍ يفصلُهَا خطٌ تحتَهُ تعليقٌ يستغرقُ صفحاتٍ عديدةً حولَ نقطةٍ واحدةٍ، وكثيرٌ من هذه التعليقاتِ والحواشِي يُتَزَيَّدُ فيها بشكلٍ لا تدعو الحاجةُ أو الضرورةُ إليهِ، وربما كانت مجردَ نقلٍ من المصادرِ رغبةً في الاستكثارِ، والتظاهرِ بسعةِ الاطلاعِ). [٢].

❖ المشاغبةُ في التعليقِ والتعقيبِ:

(يأتي الباحثُ فيعلِّقُ على كلامِ أحدِ العلماءِ، أو يتعقبُهُ فيأتِي بجملةٍ اعتراضيةٍ، خارجةٍ عن أدبِ الحوارِ العلميِّ، وليسَ فيها فائدةٌ، فالكتبُ العلميةُ، وكذلك التحقيقُ العلميُّ، ينبغي أن تَتَّسِمَ بالجديَّةِ، والبعدِ عن الأساليبِ الصحفيةِ، والمهاتراتِ الكلاميةِ، فيجبُ على المُؤَلِّفِ، أو المحققِ أن يصبَّ جهدَهُ في الموضوعِ الذي يَتَوَلاهُ، ويحاولَ قدرَ استطاعتِهِ، تقليلَ

---

(١) (مزالق في التحقيق، للشمراني).

(٢)(تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عسيلان) (ص٦٥).

التساؤلاتِ وعلاماتِ التعجب، والكلامِ غيرِ العلميِّ، الـذي لا يخـدمُ البحثَ، دونَ التعرضِ لشخصِ المصنِّفِ)[١].

❖ عدمُ الاهتمامِ بمخطوطاتِ الكتابِ:

(يقتصرُ البعضُ على إعادةِ طبعِ كتابٍ كانَ قد طُبِعَ قـديماً دونَ تحقيقِهِ على نُسَخٍ أخرى، أو البحثُ عن النسخةِ التي طُبِعَ عليها إذا أمكنَ التعرفُ عليها؛ لأنَّ الكتبَ التي طُبِعَتْ قديماً لا تشيرُ إلى المخطوطاتِ التي طُبِعَتْ عليهَا غالباً. ومع ذلك نجدُ الكتابَ في طبعةٍ جديدةٍ يحملُ عبـارةَ حقَّقَهُ فلانٌ، أو لجنةٌ من العلماءِ، وتبحثُ عن شيءٍ من مظاهرِ التحقيـقِ فلا تجدُ إلا ما يجدُهُ الظمآنُ الذي ينتظرُ السرابَ)[٢].

❖ عدمُ ثقةِ المحققِ في عملِهِ:

(فيطلبُ من أحدِ المشهورينَ، التقديمَ لعملِهِ، ووَضْعَ اسمَهُ بخطٍ بارزٍ على غلافِ الكتابِ، مُقَدِّماً أو مشرفاً، وقبلَ اسمِ المحققِ، بغرضِ تـرويجِ الكتابِ، وتسويقِهِ مثلُ المتاجرةِ بالأسماءِ العلميةِ، فيحققُ أحدُ الناسِ كتاباً، ولكي يَرُوجَ يحاولُ التقديمَ للعلماءِ المشهورِينَ؛ رغبـةً منـهم في نشْـرِ الكتابِ)[٣].

ولكن قد يكونُ التقديمُ للكتابِ مطلوباً، لاسيما إذا كان الموضوعُ مِن الموضوعاتِ العقديةِ التي يكونُ التقديمُ لها مِن أحدِ علماءِ أهلِ السـنةِ

---

(١) (مزالق في التحقيق، للشمراني).

(٢)(تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عسيلان) (ص٧١).

(٣) (مزالق في التحقيق، للشمراني).

دليلاً- في الغالبِ- على سلامةِ منهجِ مؤلفِها وعقيدتِه.

❖ المتاجرةُ بعناوينَ جديدةٍ للكتبِ:

(انتزاعُ بعضِ الأبوابِ من الكتبِ المنشورةِ والمشهورةِ لمؤلفينَ بارزينَ وتحقيقُهُ ونشرُهُ باسمِ البَابِ الذي جاءَ بِهِ، أو بوضعِ اسمٍ يتناسبُ مع المادةِ المتنوعةِ منَ الكتابِ، ورأيتُ شيئاً من ذلك في أبوابٍ انتُزِعتْ من العقدِ الفريدِ لابنِ عبدِ ربِّهِ، ومنْ إغاثةِ اللهفانِ لابنِ القَيِّمِ، ومنْ الأشباهِ والنظائرِ لجلالِ الدِّينِ السيوطيِّ في النحوِ، ومن إحياءِ علومِ الدِّينِ للغزالِي، ومن بعضِ كتبِ الأحاديثِ وغيرِهَا، وبعضُ من يَعْمدُونَ إلى مثلِ هذا الصنيعِ لا يُشيرونَ إلى أنَّه منتزَعٌ من الكتابِ الفلانيِّ؛ بلْ رُبَّمَا زادَ بعضُهُم في الإيهامِ بذكرِ مخطوطٍ للكتابِ الذي انتزعَ منهُ البابَ، أو الاقتصارِ منها على القدرِ المُنْتَزَعِ، مما قد يوهِمُ أن المنشورَ كتابٌ آخرُ أو جديدٌ للمؤلفِ)[1].

٣- أسبابُ إعادةِ تحقيقِ كتابٍ سبقَ تحقيقُه:

ولابدَّ هنا من الإشارةِ إلى أمورٍ توضعُ في الحسبانِ عندَ الرغبةِ في إعادةِ تحقيقِ كتابٍ سبقَ نشرُهُ وتحقيقُهُ وهي:

(أ) أن يكونَ المخطوطُ قد نُشِرَ دونَ أيَّةِ مراعاةٍ لأصولِ التحقيقِ، وقواعدِهِ المعروفةِ.

(ب) أن يكونَ الكتابُ قد نُشِرَ على مخطوطةٍ واحدةٍ سقيمةٍ، أو

---

(١) (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عسيلان) (ص٦٥).

أكثرَ مِن مخطوطةٍ بهذه الحالةِ، مع وجودِ مخطوطاتٍ أُخرَ نفيسةٍ للكتابِ، ولكنها أُهمِلَتْ، و لم تُوضعْ في الحُسبانِ.

(ج) أن يكونَ الكتابُ قد نُشِرَ على مخطوطةٍ واحدةٍ بوصفِهَا نسخةً وحيدةً حسبَ علمِ المُحَقِّقِ، ثمَّ ظهَرتْ للكتابِ نسخةٌ أخرَى موثَّقَةٌ، وفيها إضافاتٌ، وزياداتٌ، وتصحيحاتٌ، وفروقٌ تُفِيدُ في تَقويمِ نصوصِ الكتابِ وتحريرِهَا.

(د) أن يكونَ المُحَقِّقُ السابقُ قد وَقَعَ في أوهامٍ تُؤدِّي إلى الخلطِ في عنوانِ الكتابِ وصحةِ نسبتِهِ إلى مؤلفِهِ، فيأتي الكتابُ بغيرِ اسمِهِ الذي وُضِعَ لهُ، أو منسوباً إلى غيرِ مؤلفِه، مع الأوهامِ الكثيرةِ في التعليقاتِ والتصحيحاتِ مما يُؤدِّي إلى تشويهِ النصِّ، ثمَّ يأتي المحققُ اللاحقُ ليُقَوِّمَ ذلك كلَّهُ، ويأتِي بهِ على الوجهِ الصحيحِ.

(هـ) أن يكونَ المحققُ السابقُ ممنْ يتصرفُ في صُلْبِ الكتابِ بالإضافاتِ، أو النقصِ أو التغييرِ والتبديلِ على غيرِ أساسٍ، كأن يُضِيفَ عباراتٍ وكلماتٍ مِن عندِه في صُلْبِ الكتابِ، لا مبرِّرَ لَهَا، أو يحذفَ منهُ نصوصاً لأغراضٍ في نفسِهِ أو يُخلَّ بترتيبِ أبوابِ الكتابِ على خلافِ ما جاءَتْ عليهِ عندَ المؤلفِ.

(ز) أن تَشِيعَ في جهدِ السابقِ التصحيفاتُ والتحريفاتُ التي تطمسُ معالمَ النصِّ، وتَستَوجِبُ إعادةَ تحقيقِهِ، إلى جانبِ إهمالِ مقدمةِ التحقيقِ(١).

---

(١)(تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عسيلان) (ص٧٣).

٤- من أَئِمَّةِ المحققِينَ:

(من العلماءِ والمحققينَ الذين أخرجُوا للنَّاسِ الكتبَ، ونشرُوا فيهِم آثارَ السَّلفِ، في الحديثِ، واللُّغَةِ، والفقهِ، والتاريخِ، والأدبِ، وغيرِ ذلك من فنونِ الإسلامِ، ولا يمتري أحدٌ في أنَّ ما أَخْرَجَ هؤلاءِ أَصَحُّ نصًّا:

- **الشيخُ محمَّدٌ الحسينيُّ**: وهو وحدهُ الذي أخرجَ كتابَ (لسانِ العربِ) بأجزائِهِ العشرينَ.

- **الشيخُ محمَّدٌ الزهريُّ الغمراويُّ**: وهو الذي أخرجَ كتابَ (إتحافِ السادةِ المتقينَ في شرحِ إحياءِ علومِ الدِّينِ) وهو في عشرِ مجلداتٍ كبارٍ، وهو وحدهُ الذي أخرجَ (مسندَ الإمامِ أحمدَ) بأجزائِهِ الستةِ المعروفةِ.

- **الشيخُ إبراهيمُ الدسوقيُّ**: أخرجَ وحدَهُ (إرشادَ الساري شرحَ صحيحِ البخاريِّ) للقَسْطَلانيِّ بأجزائِهِ العشرةِ.

وكانَ في مصرَ - مثلاً - المشايخُ: محمَّدٌ العدويُّ، وطَهَ محمود، ونصر الهُوريني، وإبراهيمُ الفيومِيُّ، ومحمَّدٌ البلبيسيُّ، وسيدُ بنُ عليٍّ المرصفيُّ، وكانَ في العراقِ ممن قامَ على نشرِ كتبِ السَّلفِ وعلومِهِم، الشيخُ محمود شكري الألوسي، وفي الشَّامِ الشيخُ محمَّد جمال الدِّينِ القاسميُّ.

وكانَ من أولئكَ العلماءِ المتقدمينَ مَن وَضَعَ مدرسةً تُعَلِّمُ أصولَ النَّشْرِ، كما فعلَ الشيخُ سَيِّدُ بنُ عليٍّ المرصفيُّ المصريُّ، فإنَّه تخرَّجَ لديهِ في

النشرِ والتحقيقِ ثلةٌ مِن كبارِ العلماءِ، منهم الشيخُ أحمدُ شَاكِر، وأخوه الشيخُ محمود شاكر، والشيخُ محمَّد محيي الدينِ عبد الحميدِ فرحمَهُمُ اللهُ أجمعينَ)[١].

ومِن المحقِّقينَ الكبار أيضاً مِن مصرَ: عبدُالسلام هارونَ، والسيِّدُ أحمد صقر وعائشةُ بنتُ الشَّاطئ ومحمودٌ الطَّنَاحِيُّ وعبدُالفتَّاح الحلو، ومِن سُوريا: محمَّد كرد علي وعزُّ الدينِ التنوخيُّ، ومِن العراقِ محمدُ بهجة الأثريُّ ومصطفَى جواد، ومِن المملكةِ العربيةِ السعوديةِ حمدُ الجاسر، ومِن الجزائرِ محمدُ بنُ أبي شنب، ومِن تونسَ حسن حسني عبد الوهابِ، ومِن المغربِ الأقصَى عبدُالحيِّ الكتانيُّ.

٥- فائدةٌ:

❖ **الفرقُ بينَ التأليفِ والتصنيفِ**: أن التأليفَ أعمُّ من التصنيفِ وذلك أنَّ التصنيفَ تأليفُ صِنْفٍ من العلمِ ولا يقالُ للكتابِ إذا تضمَّنَ نقضَ شيءٍ من الكلامِ مُصَنَّفٌ؛ لأنَّهُ جمَعَ الشيءَ وضدَّهُ، والقولَ ونقيضَهُ، والتأليفُ يجمعُ ذلكَ كلَّهُ)[٢].

(١) (كيف يبني طالب العلم مكتبته، للخضير، بتصرف).

(٢) (الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري) (ص٢٤٠).